Alliance For
Universal
Digital Rights

# تأمين حقوق الإنسان الخاصة بنا في عالمنا الرقمي

إطار رقمي لمستقبل يتمتع فيه الجميع بحق السلامة والحرية والكرامة في العالم الرقمي.

www.audri.org

Alliance For Universal Digital Rights

# تخيلوا المستقبل الذي ينعم فيه كل مواطني ومواطنات النظام الإيكولوجي الرقمي العالمي، بغض النظر عن هويتهم/ن أو أماكن عيشهم/ن، بحقوق متساوية في السلامة والحرية والكرامة.

## ويعني هذا:

**الحماية المتساوية** من الاضطهاد والتمييز والإساءة

**الوصول المتساوي** إلى المعلومات والفرص والمجتمع

**الاحترام المتساوي** للخصوصية والهوية والتعبير عن الذات

ولا يمكن أن يصبح مثل هذا المستقبل حقيقة واقعة إلا إذا وضعت الحكومات والزعماء في شتى أنحاء العالم اتفاقيات متبادلة ومُلزِمة بالتمسك بتلك الحقوق للحد من فرص التعدي عليها ووضع آليات عالمية لمساءلة المخالفين.

ولأن البيئة الرقمية، كما هو الحال بالنسبة للبيئة الطبيعية، تتخطى الحدود.

وكما يستحيل للجهود التي تبذلها الدول منفردةً أن تحل أزمة بيئية عالمية، كذلك لا يمكن أن نعتمد على قوانين وسياسات وطنية منفصلة لإرشاد وتنظيم ورعاية نظامنا الإيكولوجي الرقمي العالمي.

ولتحقيق المساواة العالمية في السلامة والحرية والكرامة في مستقبلنا الرقمي، نحتاج إلى نهج عالمي لتعريف الحقوق الرقمية واحترامها والنهوض بها – للجميع.

تشكل تحالف الحقوق الرقمية العالمية عام ٢٠٢٢ من منظمتين دوليتين تعملان في مجال المساواة بين الجنسين والمُناصرة وهما منظمة Equality Now ومنظمة الرائدات في مجال الذكاء الاصطناعي.

ونحن ندعو إلى اعتماد إطار عالمي للحقوق الرقمية، يستند إلى قانون حقوق الإنسان ويدعمه التحليل النسوي التقاطعي المناهض للتمييز.

تشكل تحالف الحقوق الرقمية العالمية عام ٢٠٢٢ من منظمتين دوليتين تعملان في مجال المساواة بين الجنسين والمُناصرة وهما منظمة Equality Now ومنظمة الرائدات في مجال الذكاء الاصطناعي.

# التعريف بإطارنا الرقمي

تسعة مبادئ لمستقبل يتمتع فيه الجميع بحق السلامة والحرية والكرامة في العالم الرقمي.

# الحقـــوق العالميـــة والمتساوية

## للجميع الحق، على قدم المساواة، في الحماية والفرص والاحترام، ويشمل ذلك العالم الرقمي.

**تنص المادة ١ من إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان على أن "جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق." ويعني هذا أن حقوق جميع أفراد الأسرة الإنسانية متساوية وأنه يجب احترام جميع الأشخاص وحمايتهم وإتاحة الفرصة لهم لتحقيق مصالحهم والتمتع بحقوق الإنسان التي يستحقونها.**

وتوفر التقنيات والخدمات الرقمية فرصاً جديدة للمجموعات التي عانت من التمييز تاريخياً، للتغلب على العوائق الاجتماعية والثقافية والتقليدية والحركية السائدة.

ولكن إذا لم تتمتع ذاتنا الرقمية بنفس حقوق الإنسان التي تتمتع بها ذاتنا الجسدية، فالأشخاص الذين يتعرضون لصور متقاطعة من التمييز والتعصب في العالم الحقيقي، سيتعرضون ايضاً للخضوع والحرمان من حقوق الإنسان الخاصة بهم داخل النظام الإيكولوجي الرقمي، ولصور جديدة ومتفاقمة من التمييز.

ويجب أن تستند الأنظمة والعمليات المستخدمة لتطوير الخدمات والتقنيات الرقمية وإتاحتها وتنظيمها، إلى مبادئ عدم التمييز والمساواة من أجل ضمان الإقرار العالمي بحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بنا، بما يشمل العالم الرقمي.



- الجميع متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية القانون على قدم المساواة، ويشمل ذلك العالم الرقمي ونظامه الإيكولوجي والميتافيرس (العالم الافتراضي).
- للجميع الحق على قدم المساواة في الحماية من كافة صور التمييز، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، التمييز على أساس الجنس (بما في ذلك الأسباب المتعلقة بالحمل والولادة والهوية الجندرية وحالة حمل صفات الجنسين والتوجه الجنسي) والعرق والإثنية واللون والطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية، والإعاقة والدين (مع فهم أن مثل هذه الحماية لا تشمل الدفاع عن/التسامح مع التمييز ضد الآخرين على أساس الجنس و/أو المساواة بين الجنسين) واللغة والآراء السياسية والأصل الوطني والنسب وحالة المحاربين القدماء والمعلومات الجينية والحالة الزواجية والعمر.
- ينبغي أن تُفسَّر حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في القوانين الدولية والوطنية، من منظور متقاطع ومراعٍ لاعتبارات النوع الاجتماعي، من أجل ضمان إنفاذها بشكل متساوٍ وعادل في العالم الرقمي، وذلك لمعالجة أي تمييز وانعدام مساواة رقميين على أساس النوع الاجتماعي.
- المساواة في مبادئ التصميم ينبغي أن يتم تضمينها في مرحلة تصميم أنظمة صنع القرار الخوارزمية والتقنيات الرقمية للحيلولة دون تعزيز التمييز والتحيزات الضارة و/أو إطالة أمدها.

# السـلامة الشـخصية وخصوصية البيانات

## للجميع الحق في التحكم في المعلومات الخاصة بهم والحماية من الأذى الرقمي.

**يدعم الحق في الخصوصية تمتعنا بحقوق الإنسان الأخرى. ويشمل الحق في خصوصية الحياة الأسرية والمنزل والمراسلات والأمن من الهجوم على شرف الشخص أو سمعته.**

في العالم الرقمي، لا يتعلق الحق في الخصوصية بأن تترك وشأنك فحسب. فمع زيادة استخلاص بياناتنا الشخصية وتحليلها لإثراء وتشغيل القرارات الخوارزمية التي تؤثر على كل جانب من جوانب حياتنا، أصبح الحق في الخصوصية يتعلق أيضاً بحماية حقنا في العدالة والكرامة والاستقلال.

الخصوصية الرقمية أمرٌ يتعلق بالسلامة. فشبكة الإنترنت تعج بالتنمر والتحرش، في حين وصل استغلال النساء والفتيات والاطفال والإساءة لهم/ن عبر الإنترنت إلى نسب عالمية غير مسبوقة. وفي الوقت ذاته، يزداد استخدام التقنيات والخدمات الرقمية للتلاعب بالمعارضة وإخمادها، بما في ذلك استخدام مرتكبي الإساءة للأجهزة الذكية لرصد سلوك النساء والتحكم فيهن.

ويؤدي عدم الإقرار بالحق الرقمي في الخصوصية وإنفاذه إلى افتقار النساء والفتيات وغيرهن من المجموعات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين، إلى الحماية من الأذى الشديد - والانتصاف منه - الذي يؤثر على مساراتهم/ن الوظيفية وسلامتهم/ن وحريتهم/ن الاجتماعية، وكذلك على كرامتهم/ن وسلامتهم/ن الجسدية واستقلالهم/ن.



- للجميع الحق في حماية البيانات المتعلقة بهم/ن – وفي القدرة على فهم كيفية معالجة البيانات، بلغة مبسطة.
- لا ينبغي أن يتعرض أي شخص للتدخل التعسفي في هذا الحق، وأي تقييد على هذا الحق يجب ان يكون معقولاً وضرورياً ومتناسباً ومُبرراً.
- يجب أن تكون أي معالجة للبيانات عادلة وقانونية وشفافة وتلتزم بمبادئ معالجة البيانات المنصوص عليها في المعايير والنظم القياسية الدولية.
- وينبغي الاهتمام بشكل خاص بالقضية الهيكلية المتعلقة بانتهاك الخصوصية الحميمة للنساء والفتيات والاشخاص ذوي الهويات الجندرية المهمشة.
- للجميع الحق في الحماية من أشكال الرقابة غير المقيَّدة، بما في ذلك الرقابة في أمكان العمل والتعليم وأثناء المشاركة المدنية. ويجب ان يكون استخدام تقنيات التعرف على الوجه أو التقنيات البيومترية منظماً وضرورياً ومتناسباً.
- للجميع الحق في التشفير وعدم الكشف عن الهوية على شبكة الإنترنت. يجب أن تقتصر مشاركة البيانات مع طرف ثالث، بما في ذلك جهات إنفاذ القانون والقطاع الخاص، على ما هو معقول وضروري ومتناسب.
- للجميع الحق في التحكم في ميراثهم/ن الرقمي وتقرير ما يحدث للمعلومات المتاحة عنهم/ن للجمهور بعد وفاتهم/ن.
- يجب أن يخضع مقدمو الخدمات الرقمية للمساءلة باعتبارهم أكثر من مجرد قنوات للمحتوى الذي يصنعه المستخدمون/ات، وبخاصة المحتوى الذي ينطوي على خطاب الكراهية و/أو التحريض على الأذى و/أو استغلال النساء والفتيات والفئات الاخرى التي تتعرض للتمييز والأشخاص المهمشين، أو الإساءة لهم/ن.
- يجب أن تقبل الدول الالتزام بحماية المواطنين/ات من الإساءة، وكراهية النساء، وجرائم الكراهية عبر شبكة الإنترنت، ويشمل ذلك إجراء تحقيقات سريعة عابرة لحدود الولايات القانونية، ودعم حق الضحية في الحصول على الانتصاف المناسب والكلي.
- وينبغي أن تشمل الحماية من الإساءة جميع صور الاستغلال والاعتداء الجنسيين عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك التحرش الجنسي، والملاحقة والتتبع والسيطرة القسرية واستخدام التكنولوجيا لتمكين الاتجار بالجنس، والبث المباشر للإعتداء الجنسي ومواد الإعتداء الجنسي على الأطفال، والإساءة الجنسية عن طريق الصور، بما في ذلك مقاطع الفيديو الجنسية المختلقة بتقنية التزييف العميق (deepfake).

# تقريـــر المصيـــر الرقمـــي

## للجميع الحق في ممارسة تقرير المصير عند استخدام التقنيات الرقمية.

**يشير الحق في تقرير المصير إلى قدرتنا على ممارسة الوكالة الكاملة في اختيار مصيرنا، بما في ذلك تحديد وضعنا السياسي بحرية والسعي لما يحقق نماءنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.**

يمكن استخدام التقنيات الرقيمة لا للرصد والتصنيف فحسب، ولكن للتأثير أيضاً. تستخدم كميات هائلة من البيانات الرقمية في تدريب النماذج التي تحتوي على نفس التحيز الموجود في العالم الحقيقي، بما في ذلك التحيز على أساس العرق والنوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي-الاقتصادي. ومع زيادة دعم التقنيات التنبؤية لعمليات إنشاء السياسات الحكومية المتعلقة بكيفية إتاحة الخدمات والموارد العامة وتخصيصها، يمكن أن تؤثر مثل هذه التحيزات على حرية اختيار الأشخاص وعلى قدرتهم في اتخاذ قراراتهم الشخصية.

وعلى الرغم من أن البيانات التاريخية قد تكون مفيدة، على سبيل المثال، في تيسير التعرف على الاتجاهات السائدة في القضايا الاجتماعية الناشئة وفي أوقات الأزمات الحقيقية وفهمها، إلا أنها ليست محايدة. فالبيانات تمثل المجتمع كما هو، وتشمل طبقات من انعدام المساواة الاجتماعية والتمييز. وإذا استخدمت بغير نقدٍ لها وبدون ضوابط، فإنها سوف تعزز الاضطهاد القائم وتترك الأشخاص - وبخاصة النساء والفتيات وغيرهن من المجموعات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين - أقل قدرة على اختيار مصيرهم/ن أو تحديه أو تغييره. ويمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي أيضاً إلى تعميق التحيز القائم، ما يؤدي إلى مزيد من التمييز والأذى.

### المبـــادئ الرقميـــة

- للجميع الحق في عدم التعرض للظلم في المعاملات أو التعرض للتمييز - أو الحرمان من حقوقهم/ن على نحوٍ غير متناسب - نظراً لأن القرارات الأوتوماتيكية التي تتخذ بشأنهم/ن تستند تماماً على البيانات التي جمعت أو استنتجت من بصمتهم/ن الرقمية.
- ينبغي أن يتمكن الجميع، ومنهم النساء والفتيات وغيرهن من الفئات من المجموعات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين، من ممارسة حق تقرير المصير في العصر الرقمي.
- للجميع الحق في التمثيل الكامل والمُحدَّث لهويتهم/ن عبر الإنترنت.
- ينبغي تنفيذ تدابير وضوابط وقائية من أجل منع القرارات الظالمة والمتحيزة والتعسفية ضد أي شخص، وينبغي أن يكون هناك قدر كبير من الشفافية فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة لصنع القرار.
- ينبغي وضع فرضية وجود تحيز خوارزمي في الاعتبار، لتحقيق توازن أفضل بين عبء الإثبات والتشجيع على اعتماد الأدوات والضوابط التي تخفف من آثار التحيز.
- لا ينبغي أن يكون هناك قرار أو أمر قضائي أو إداري يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الفرد استناداً إلى مجرد معالجة أوتوماتيكية للبيانات الشخصية أو أي بيانات أخرى تم جمعها من أجل إنشاء ملف تعريفي أو تحديد شخصية ذلك الشخص.
- ينبغي تضمين مبادئ المساواة في التصميم، بما في ذلك تقييمات الاثر على حقوق الإنسان وحقوق النوع الاجتماعي، في تطوير أنظمة صنع القرار الخوارزمية أو التقنيات الرقمية قبل طرحها في السوق، من أجل الحيلولة دون تعزيز التمييز والتحيزات الضارة و/ أو إستمرارها.
- ينبغي أن تقتصر الاستدلالات التي تولدها أنظمة البيانات الكبيرة الحجم على حماية الاستقلال الذاتي لاختيارات الأشخاص وحريتهم. وينبغي عدم استخدام المعلومات الحساسة ضد مصلحة الشخص، أو للاستدلال على المعلومات الشخصية، ومنها دينه أو توجهه الجنسي.

# الإتاحــة الرقميــة للجميــع

## للجميع الحق في الوصول إلى العالم الرقمي والحرية في المشاركة في الحياة الرقمية.

**يتطلب تحقيق الإمكانيات البشرية الكاملة حقوقاً شاملة في التعليم وحرية التعبير والمعلومات، والتجمُّع وتشكيل الجمعيات، والمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والتمتع بها.**

للمشاركة بشكل كامل في الحياة الحديثة، يحتاج الجميع إلى المساواة في الوصول إلى الإنترنت والتقنيات الرقمية. ولكن، هناك نحو ٣,٧ مليار شخص - يمثلون ما يقرب من نصف سكان العالم - لا يتمتعون بذلك. فالأشخاص المقيمون في المناطق الريفية والنائية أقل احتمالاً لأن يستخدموا الإنترنت من أولئك المقيمين في المناطق الحضرية، والأشخاص الذين يواجهون أوجهاً متقاطعة من انعدام المساواة يزيد احتمال إقصائهم من استخدام التقنيات والخدمات الرقمية.

هذه قضية تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات وغيرهن من الفئات من المجموعات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين، وهم/ن الأشد تعرضاً للسيطرة الإكراهية وعلاقات القوة غير المتوازنة. في المتوسط، يمثل وصول النساء الى التقنيات الرقمية والمحمولة نحو ٨٥٪ من مستوى الموجود لدى الرجال، في حين يقل عدد النساء اللاتي لديهن هواتف ذكية ويمكنهن الوصول إلى الإنترنت، عن عدد الرجال بنحو ٣٢٧ مليون، على المستوى العالمي.

تتأثر القدرة على المشاركة في العالم الرقمي تأثراً سلبياً بعدة عوامل منها كراهية النساء وخطاب الكراهية وسرقة الهوية والتشهير والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي عبر الإنترنت - وجميعها تؤثر بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات وغيرهن من الفئات من المجموعات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين.



- للجميع الحق في المشاركة في العالم الرقمي، وفي الوصول إلى الخدمات المتاحة بشكل شامل عبر الإنترنت وإلى التقنيات الرقمية بسعر معقول، بغض النظر عن موقعهم/ن الجغرافي.
- ينبغي على الدول أن تسْن سياسات تعزز الوصول الشامل والمتساوي الى الإنترنت، بما في ذلك الإقرار بأوجه انعدام المساواة القائم بين الجنسين والمتقاطع، ومواجهتها.
- ينبغي أن تسْن الدول سياسات تحظر الإبطاء التعسفي والمتعمد للإنترنت و/أو قطعه لأي سبب، بما في ذلك النظام العام أو أسباب الأمن الوطني.
- يجب تصميم الواجهات والمحتوى والتطبيقات بشكل شامل لضمان الوصول للجميع، بما في ذلك ذوي/ذوات الإعاقة الجسدية أو الحسية أو الإدراكية، وغير المتعلمين/ات والذين/اللواتي يتحدثون/ن لغات الأقليات. ويجب تعزيز ودعم مبدأ التصميم الشامل واستخدام التقنيات المساعدة لتمكين ذوي/ذوات الإعاقة من الاستفادة الكاملة والمتساوية.

# حريـــة التعبيـــــر وتشكيل الجمعيات

## للجميع الحق في حرية التعبير والتجمّع السلمي وتشكيل الجمعيات على شبكة الإنترنت.

**يدعم الحق في حرية التعبير وتشكيل الجمعيات حرية الحصول على المعلومات وتلقيها ونقلها، وتكوين الجمعيات بحرية لأغراض اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، أو غير ذلك. كما أنه يتعلق بحق حرية التفكير والضمير والدين.**

تعتبر الأنشطة عبر الإنترنت من أشكال التعبير، ولذلك فهي محمية بموجب حقوق القائمة والتي تضمن حرية التعبير وتشكيل الجمعيات. ولكن هذا الحق كثيراً ما ينتهك - سواء من قبل الحكومات أو الشركات الخاصة - لمزاعم تتعلق بالأمن القومي و/أو من خلال سياسات وممارسات ضبط المحتوى عبر الإنترنت المطبقة بشكل غير متساو.

وهناك بالفعل صور ضارة من التعبير عبر الإنترنت - مثل التحرش أو الملاحقة أو تأجيج العنف ضد الآخرين بناءً على العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي؛ وتوليد أو نشر خطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة أو المعلومات المضللة. ولكن الاعتداء على حرية التعبير دون تعريف واضح ودون ضوابط قد أدى إلى ثقافة الرقابة والتي يمكن من خلالها إخماد المعارضة السياسية وإسكات أصوات الضحايا والناجين/ات.

تعني هذه التعقيدات ضرورة وضع آليات لضمان تطبيق حق حرية التعبير وتشكيل الجمعيات بشكل متقاطع ومستنير بالمبادئ النسوية داخل العالم الرقمي، ولضمان أن تكون أي قيود على هذا الحق ضرورية ومتناسبة ومُبررة.

يعد الحق في حرية التعبير الرقمية ذا صلة خاصة بالنساء والفتيات، اللاتي كثيراً ما يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك الاعتداء الجنسي بالصور الحميمة الذي يهدف الى الإسكات أو العار أو القهر. ويشمل السياسيات والصحفيات وغيرهن من العاملات في مجال التواصل، اللواتي يسهمن في النقاش العام عبر الإنترنت. وبدون حماية مناسبة، تتعرض جميع النساء للإقصاء من المشاركة المتساوية والكاملة على الإنترنت.

### المبـــادئ الرقميـــة

- للجميع الحق في اعتناق الآراء دون تدخل، بغض النظر عن الحدود.
- للجميع الحق في الحصول على المعلومات غير الضارة والمستغلة، وتلقيها ونقلها بحرية، من خلال أي وسط، بما في ذلك الإنترنت، دون رقابة أو أي تدخل تعسفي من قِبل الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية والجهات الخاصة.
- للجميع الحق في تشكيل الجمعيات بحرية، بما في ذلك عبر الإنترنت، لأغراض اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، أو أي أغراض أخرى.
- يجب حماية الإنترنت والتقنيات الرقمية من جميع محاولات إسكات النساء والفتيات وغيرهن من الأشخاص المنتمين لمجموعات يُمارس ضدها التمييز.
- يجب أن تكون أي قيود على حرية التعبير وتشكيل الجمعيات بحكم القانون، ويجب أن تكون ضرورية ومتناسبة ومُبررة في مجتمع ديمقراطي.

# الشـــــبكات الآمنـــــة والمستقرة والمرنـــة

## للجميع الحق في الاستفادة من الشبكات والتقنيات الرقمية الآمنة والمستقرة والمرنة.

**ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن للجميع حق متساو في الحماية الشخصية والاجتماعية والحرية، وفي عدم الاستغلال والرقابة، وفي نظام اجتماعي ودولي يمكّن من الحفاظ على جودة الحياة وتحسينها.**

وباعتبارها مورداً عالمياً، ينبغي أن تكون شبكة الإنترنت موثوقة ويمكن الاعتماد عليها من قبل الجميع. ولكن عادة ما يقيد أمن الإنترنت وغيره من الشبكات الرقمية بالعمليات غير الشرعية من المراقبة والرصد والتنصت على أنشطة المستخدمين/ات الخاصة أو اتصالاتهم/ن، إما لتحقيق مكاسب فردية، أو تجارية، أو لإسكات المعارضة السياسية.

تحافظ الشبكات الرقمية الآمنة والمستقرة والمرنة على سلامة الأشخاص وتحمي حقوقهم الرقمية من خلال تمكين الجميع، من الأطفال والمعلمين/ات إلى الصحفيين/ات والمبلغين/ات عن المخالفات، من التعبير بصورة قانونية عن أنفسهم/ن والوصول إلى المعلومات على شبكة الإنترنت دون خوف من الانتقام. ونظراً لتخطي العالم الرقمي للحدود القانونية والوطنية، يتطلب تحقيق هذا الاستقرار تعاوناً عبر القطاعات العامة والخاصة والمدنية. كما يتطلب الحماية من الخدمات والبروتوكولات التي تهدد الأمن والحماية من إساءة استخدام البيانات والهوية.

تؤدي المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن الرقميين إلى منع النساء والفتيات وغيرهن من الفئات من المجموعات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين، على نحو غير متناسب، من الوصول إلى الإنترنت والتمتع به. ويؤدي هذا إلى الحد من القدرة على التمتع بحقوقهم/ن والمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

### المبـــادئ الرقميـــة

- للجميع الحق في شبكة إنترنت آمنة ومستقرة ومرنة.
- يجب احترام وحماية وإعمال الحق في الحرية والأمن على شبكة الإنترنت، ومن خلال استخدام التقنيات الرقمية.
- يجب ألا تتعرض هذه الحقوق لانتهاكات وألا تستخدم لانتهاك حقوق أخرى، سواء داخل بيئة الإنترنت أو من خلال التقنيات الرقمية.
- يجب ضمان أمن الشبكات في الصالح العام، وضمان سلامة البنية التحتية وحمايتها من الهجمات الخارجية ولمصلحة الأفراد.
- يجب الحفاظ على حصانة التقنيات الرقمية. لا يجب ان تنتهك حصانة أنظمة وأجهزة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بكل شخص، وحرية وسرية معلوماتهم، الرقمية واتصالاتهم/ن الالكترونية. وينبغي عدم ممارسة أي استثناءات أو قيود إلا عند الضرورة وبصورة متناسبة.

# التنــوّع اللغــوي والثقافي

## للجميع الحق في استخدام واختيار اي لغة لإنشاء المعلومات الرقمية ومشاركتها.

**يؤدي التنوّع اللغوي والثقافي إلى إثراء نمو المجتمع. لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية الحق في استخدام لغاتهم الخاصة - أو اي لغة أخرى يختارونها - لإنشاء المعلومات والمعارف ومشاركتها والتفاعل معها دون التعرض للأذى.**

مع ازدياد الاشخاص الذين يحولون حياتهم عبر شبكة الإنترنت، يصبح الافتقار إلى التنوّع اللغوي والثقافي في المجالات الرقمية أكثر وضوحاً. وعادة ما تستبعد لغات الأقليات من السياقات الرقمية، تفضيلاً للغات المركزية الأوروبية مثل اللغة الإنجليزية. وفي الوقت نفسه، يجري تطوير الغالبية العظمى من البرامج والتطبيقات لما يسمى بالأغلبية، مما يؤدي إلى محدودية ضبط المحتوى باللغات الأخرى على شبكة الإنترنت، وما ينتج عنه من تعرض مستخدمي تلك اللغات للأذى عبر الشبكة.

الوصول الى الإنترنت يعني أكثر من مجرد القدرة على الحصول على جهاز واتصال لاسلكي، إلا أنه لا يوجد شروط في الوقت الحالي لالزام المنصات والخدمات الرقمية العالمية بأن تعكس التنوّع اللغوي والثقافي الموجود في العالم الحقيقي. وعلى الرغم من اكتساب بعض اللغات، مثل الهندية (الهند) والصينية المبسطة او الماندارين (الصين)، للهيمنة والتمثيل في السياقات المجتمعية والرقمية على حدٍ سواء، لا تزال هناك لغات أخرى سائدة في المجالات المادية، مثل السواحيلية (شرق أفريقيا) واليوروبا (نيجيريا)، لا تزال تفتقر إلى التمثيل إلى حدٍ بعيد على شبكة الإنترنت.

يظهر لنا النشاط النسوي أن القدرة على التحدث بلغة الشخص تعد أمراً بالغ الأهمية للبحث عن ملجأ وكسر العزلة. لذلك، من الضروري للغاية ان لا يتم تكرار محو لغات وثقافات الفئات المهمشة في العالم الرقمي كما يحدث في العالم الحقيقي.

### المبــادئ الرقميــة

- للجميع الحق في الوصول إلى معارف ومعلومات متنوعة ثقافياً ولغوياً في صيغة يسهل الوصول إليها، حيثما كان استيعاب ذلك ممكناً بدرجة معقولة.
- ينبغي تشجيع الابتكار التقني والسياساتي لتيسير التنوع والوصول وتعدد الثقافات على الإنترنت وفي المجالات الرقمية.
- يجب على الإدارات المحلية والاقليمية والدولية، والحكومات، والمنظمات الدولية الممولة من المال العام، ضمان الشفافية والمساءلة من خلال وضع أي معلومات ذات صلة بالجمهور، تقوم بإنتاجها وإدارتها، في نطاق الملكية العامة.
- ينبغي عليهم ضمان نشر هذه المعلومات وإتاحتها على الإنترنت وفي المجالات الرقمية باستخدام صيغ متوافقة ومفتوحة ومتاحة للأشخاص الذين يواجهون تحديات معينة متعلقة بالوصول، مثل ذوي/ذوات الإعاقة ومستخدمي/ات اجهزة الكمبيوتر أو الهواتف المحمولة القديمة، او اتصال بطئ بالإنترنت.
- ينبغي أن تعكس التقنيات الرقمية والإنترنت التنوّع اللغوي والثقافي للعالم وأن تحترمه.
- يجب أن تشجّع التطورات التقنية التنوع اللغوي على الإنترنت وأن تبسّط تبادل المعلومات عبر حواجز اللغة.

# المعاييــر الشــاملة والتنظيــم

## للجميع حق متساو في الاستفادة من تطوير التقنيات الرقمية واستخدامها.

**جميع مَن في العالم متساوون أمام القانون. لنا حقٌ متساوٍ في الإسهام في تطور مجتمعنا المشترك، والاستفادة منه، وجميعنا، دون تمييز، نستحق الحماية المتساوية والتمتع بحقوق الإنسان الخاصة بنا بشكل متساوٍ.**

أصبح العالم الرقمي واسع الانتشار إلى حدٍ أنه يكاد لا ينفصل عن العالم الحقيقي. وبالتالي، يجب أن يستند الهيكل البنائي للشبكات والتقنيات والخدمات الرقمية، وتطويرها، إلى معايير مُلزمة وشاملة تتبنى نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

في الوقت الحالي، يخضع الإنترنت والتقنيات الرقمية للتنظيم والحوكمة، في الغالب، من خلال معايير صناعية ومدونات طوعية، يسيطر عليها القطاع الخاص، وتفتقر للشفافية والاتساق والرقابة الحكومية الرسمية. وقد شجع هذا على المنافسة غير الصحية وأدى إلى حماية غير متساوية وغير كافية لحقوق المستخدمين/ات، وإلى تفاقم انعدام القدرة على تحميل مقدمي الخدمات الرقمية والمنصات الرقمية مسؤولية ما ينشئه المستخدمون من محتوى غير قانوني أو ضار، في ظل الأطر الحالية. ولهذا تداعيات خطيرة على السلامة والحرية والكرامة للنساء والفتيات وغيرهن من الفئات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين، والذين/اللواتي يتعرضون/ن للاستغلال والإساءة والتحرش بشكل روتيني على شبكة الإنترنت من قِبل مرتكبي جرائم يتصرفون دون خوف من العقوبة.

وبالمثل، بدون تنظيم، فإن التأثير البيئي الحتمي لبناء وصيانة البنية التحتية الرقمية، واستخراج الموارد الطبيعية لاستخدامها في التقنيات الرقمية، ستشعر به النساء والفتيات ومجتمعات السكان الأصليين بشكل غير متناسب. وهناك حاجة إلى إطار تنظيمي جديد يوفر الوضوح والإرشاد بشأن السلوك المتوقع والمسؤولية القانونية لشركات التقنيات الرقمية. ومن الضروري أن يستند هذا الإطار إلى تحليل نسوي تقاطعي، وأن يجري تطويره بمشاركة النساء والفتيات وغيرهن من الفئات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين، لضمان تلبية احتياجاتهم/ن بدلاً من ترسيخ انعدام المساواة ضمن الممارسات الفضلى والالتزام باللوائح.

### المبــادئ الرقميــة

- يجب أن تستند البنيات والتقنيات الرقمية إلى معايير مُلزمة ومفتوحة لضمان الإدماج والمساواة في الفرص للجميع. ويجب ضبط ما يُنشأ ويُشارك من محتوى على الإنترنت والشبكات الرقمية استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان.
- يجب أن تلزم الدول شركات التقنيات والشركات التي تقوم بتطوير التقنيات الرقمية ومقدمي الخدمات الرقمية وخدمات الإنترنت باتباع نُهُج قائمة على حقوق الإنسان في تطوير سياساتهم وممارساتهم في مجال ضبط المحتوى.
- يجب أن يستند الهيكل البنائي للإنترنت وأنظمة الاتصالات وصيغ الوثائق والبيانات إلى معايير مفتوحة لضمان إمكانية التشغيل المتبادل الكامل والشمول والنزاهة والانفتاح والإدماج والمساواة في الفرص للجميع.
- ينبغي أن تحقق الجهات المعتمدة واللجان الوطنية أهداف التنوع المتعلقة بالتمثيل، بدعم من الحكومات، وينبغي وضع عمليات وتخصيص تمويل لتمكين مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق أوسع.
- ينبغي أن تتخذ الدول خطوات لتقليل استهلاك الإنترنت والتقنيات الرقمية للطاقة وتقليل الأذى الناتج عن استخلاص الموارد الطبيعية لتزويد التقنيات الجديدة بالوقود.

# الحوكمــة الرقميــة الرشــيدة

## للجميع الحق في الرقابة الديمقراطية المتعددة الأطراف على الإنترنت والتقنيات الرقمية.

**في المجتمعات الديمقراطية، لكل مواطن الحق في العيش والحكم من خلال نظام وطني ودولي يتسم بالشفافية، وله الحق في التمتع بحرية الوصول إلى الحياة العامة والمشاركة فيها.**

أنشئ الإنترنت برؤية مثالية لمجتمع متاح وشامل يمكن أن يسكنه جميع من في العالم بصورة ديمقراطية. ولكن بعد ذلك بعقود، تغلبت المصالح التجارية، وأصبحت شبكة الإنترنت بعيدة كل البعد عن كونها مجالاً للحرية، واصبحت مليئة بكراهية النساء والعنف والكراهية. أثّر تطوير التقنيات والشبكات الرقمية بلا ضوابط على النساء والفتيات وغيرهن من المجموعات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين.

ولابد من إنشاء أشكال جديدة من الحوكمة والمشاركة المُلزِمة في العالم الرقمي لضمان حماية أفضل لحقوقنا وحرياتنا في مجالي الأمان والخصوصية، ولتوفير وصول أكثر فعالية إلى الانتصاف عند حدوث اي تعديات. وهناك حاجة إلى مُدخلات من الحكومات والشركات التقنية ومنظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والضحايا/الناجين/ات لدعم حقوق الإنسان وتوسيعها إلى أقصى مدى ممكن.

### المبــادئ الرقميــة

- ينبغي أن تكون حوكمة الإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، مع مشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأشخاص الأشد معاناة من التأثيرات السلبية - بما في ذلك النساء والفتيات وغيرهن من الفئات التي تعاني من التمييز والأشخاص المهمشين.
- ينبغي أن تكون جميع عمليات صنع القرار فيما يتعلق بحوكمة المجال الرقمي وتطويره مفتوحة ومتاحة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.
- يجب أن تشكل معايير حقوق الإنسان الدولية، وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية الأسس القانونية والمعيارية التي يجري من خلالها تشغيل الإنترنت وحوكمته وتنظيمه.
- يجب أن يتوفر ملجأ من التدخل غير القانوني وانتهاكات حقوق الإنسان في المجال الرقمي. يجب ان يحدث ذلك بأسلوب يتسم بالشفافية وتعدد الأطراف استناداً إلى مبادئ الانفتاح والمشاركة الشاملة والمساءلة.

Alliance For
Universal
Digital Rights

اتصـــل بنـــا

www.audri.org
hello@audri.org
twitter.com/AUDRights
linkedin.com/company/AUDRi